http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1975) السنة الثامنة - الثلاثاء (30) تشرين الثاني 2010

خبراء: الهيكل الجديد يشبه الأمن القومي في أميركا

العراقية: مجلس السياسات للتخطيط بعيد المدى ■ الوطني: لن يتداخل مع مجلس الوزراء

□ بغداد / أياس حسام الساموك

تباينت مواقف الكتل السياسية حول الدور الذي سيلعبه المجلس الوطني للسياسات الستراتيجية، ويبدو ان اصل الخلاف يدور حول طبيعة الصلاحيات التي يمتلكها.

وقال الناطق بأسم قائمة تجديد احدى مكونات القائمة العراقية، شاكر كتاب لـ"المدى" الى ان اياد علاوي وافق، منذ فترة طويلة، على رئاسته وان ماجرى خلال اللقاء الذي جمع علاوي بالسفير الامريكي جيفري امس الاول هو مجرد تفاهم ونقاشات حول المجلس.

اما بشأن مخاوف التحالف الوطني وجود حكومتين اذا ما اعطي للمجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية صلاحية تنفيذية، يقول كتاب: هناك سوء فهم لصلاحيات المجلس، نافيا ان يكون هو مجلساً للعراقية، انما هو وطني للجميع.

وقال كتاب ان صلاحية مجلس الوزراء تنفيذية في الاستراتيجيات اليومية، اما المجلس الوطني المستحدث هو متعلق بالاستراتيجيات بعيدة الامد، والسياسة العليا.

وشدد كتاب على ان السند القانوني لالزامية قرارات المجلس هو القانون الذي سيشرع لها، موضحا ان كلا من التحالف الوطني وقائمته تعدان الان مشروع قانون من الاجل الموافقة عليه واقراره من مجلس النواب، رافضا اي اعتراض يقول بأن هذا القانون يتعارض مع الدستور ان كان له صلاحيات تنفيذية.

ووصف كتاب الحديث عن ان المجلس الوطني المستحدث هو ترضية لعلاوي بالاساءة للعراقية وللتحالف الوطني، منوها الى ان مهام علاوي ستتركز في ادارة الجلسات.

وكان نواب في العراقية اكدوا ان أياد علاوي وافق رسميا يوم امس الاول بعد لقائه السفير الأميركي في بغداد جيمس جفري وقائد القوات الأميركية الجنرال اوستن على ترؤس المجلس الوطني للسياسات الاسراتيجية، وان القائمة أوشكت على الانتهاء من إعداد هيكلية المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية.

التحالف الوطني يرى ان هذا المجلس ليس بالتنفيذي، وان اعطاء مثل هكذا صلاحيات يعني تشكيل حكومتين في الوقت عينه الامر الذي يفضي الى تعقيدات تلقي بظلالها على المشهد السياسي العراقي، فضلا عن ازمة دستورية كونه مجلساً غير دستوري.

وعادة ما يشدد الوطني على ان هذا المنصب جاء على سبيل الترضية لشخص زعيم القائمة العراقية اياد علاوي، فللمجلس تأثير كبير في رسم السياسيات الاستراتيجية للبلد، على ان لا يتجاوز حدوده الى التنفيذ كونه من صلب اختصاصات الحكومة، وان كان اجماع المجلس على امر معين من شأنه الزام الجهات الرسمية به، وهذا يعني قرارات المجلس ستصبح ملزمة لجميع الوزارات في حال حدث إجماع من قبل أعضائه على مسائل تخص وزارة

مجلس الوزراء العراقي – من الارشيف

ويؤكد قياديون في التحالف على حاجة الدولة العراقية إلى مؤسسة تصنع سياسات عامة تكون ملزمة للجميع في ظل تخبط وجهة الاقتصاد العراقي، وعدم وجود وجهة معروفة له أو سياسة خارجية أو مالية واحدة للبلد.

حسب بعض السياسيين اكدوا ان المجلس الوطني للسياسات العليا سيكون بـ ٨ نقاط ونائبه بـ ٤ نقاط،

من جانبه يركز التحالف الكردستاني على ان لا يكون المجلس الوطني للسياسات الستراتيجية استشارياً فقط، وانما لديه صلاحيات يعمل عليها وعلى وفق اتفاق الكتل كما يسن له قانون من قبل مجلس النواب.

يبدو ان اختلاف فهم طبيعة هذا المجلس ومدى دستوريته لم يقتصر على الساسة الذين وضعوا مثل هكذا مجلس انما امتد الى القانونيين، فيرى خبراء منهم ان المجلس الوطني للسياسات الستراتيجية هو غير دستوري، فلايمكن اعطاؤه سلطات تنفيذية خصوصا وان الدستور العراقي وحسب المادة (٧٤) منه اعتبر ان السلطات الاتحادية من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، تمارس اختصاصاتها ومهماتها على اساس مبدأ الفصل بين السلطات، واعطى لكل من رئاسة الجمهورية والحكومة الصلاحيات التنفيذية.

القاضي وائل عبد اللطيف اشار وفي تصريح لـ"المدى" إلى ان المجلس الوطني للسياسات الستراتيجية يكتسب اهميته من اعضائه، وان وظيفته تشبه والى حد كبير مهام وزارة التخطيط، رغم انه مجلس غير دستوري ولكن من الممكن وضع قانون يحدد صلاحياته على ان لاتتقاطع قراراته مع الدستور وصلاحيات السلطات الاتحادية.

يشار الى ان الدستور العراقي وفي المادة (١٠٨) قد سمح بتشكيل هيئات مستقلة وحسب الحاجة اليها، على ان يشرع لها قانون.

واضاف عبد اللطيف: ان هذا المجلس في الاساس استحدث خصيصا لشخص اياد علاوي، وواجباته تتمحور في تقويم الاخطاء التي شابت المرحلة الماضية فهو يضع خططاً استراتيجية تستهدف البناء السليم لبعض مؤسسات الدولة.

ومن جانب اخر، يقول الخبير القانوني طارق حرب لـ"المدى" انه مجلس استشاري له الزام اعتباري مصدره التوافق السياسي، مفرقا بين ما هو مخالف للدستور والذي يعتبر باطلاً كونه مخالفة دستورية وما هو لايستند الى الدستور، فالمجلس المذكور ينتمي الى ما هو لايستند الى الدستور. ويشبه حرب المجلس الوطني للسياسيات الاستراتيجية، بمجلس الامن الوطني الامريكي والذي لم ينص عليه الدستور الامريكي، الا ان توصياته تعتمد من قبل بقية المؤسسات، مبينا ان المجلس يصدر قرارات في رسم السياسات لا القضايا الجزئية كمسألة الطاقة على سبيل المثال، لافتا الى أن لرئيس المجلس نفس صلاحيات الاعضاء وبالتالي لا يتميز علاوي اذا ما تولاه عن اي عضو اخر، منوها وان كان المجلس من صنع التوافقات السياسية فمن الممكن له دور مهم وايجابي خصوصا واذا ما وضع على غرار التجربة الامريكية.

وفي هذا السياق تنص المادة (٨٠) من الدستور ان مجلس الوزراء يمارس صلاحية تخطيط وتنفيذ السياسة العامة للدولة والخطط العامة والاشراف على عمل الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة، واقتراح مشروعات القوانين، بالاضافة الى اصدار الانظمة والتعليمات والقرارات بهدف تنفيذ القوانين، واعداد مشروع الموازنة العامة والحساب الختامي وخطط التنمية، فضلا عن التوصية إلى مجلس النواب بالموافقة على تعيين وكلاء الوزارات والسفراء واصحاب الدرجات الخاصة، ورئيس اركان الجيش ومعاونيه ومن هم بمنصب قائد فرقة فما فوق، ورئيس جهاز المخابرات الوطني، ورؤساء الاجهزة الامنية، واخيرا التفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية والتوقيع عليها أو من يخوله، وتشير المادة (١٣) الى انه يُعدُ الدستور القانون الاسمى والاعلى في العراق، ويكون ملزماً في انحائه كافة وبدون استثناء، ولايجوز سن قانون يتعارض مع هذا الدستور، ويُعد باطلاً كل نص يرد في دساتير الاقاليم أو اي نص قانوني آخر يتعارض معه.

وكانت القائمة العراقية والكتل السياسية الأخرى أتفقت في ١١ من تشرين الثاني الجاري على أن يكون زعيمها إياد علاوي رئيسا للمجلس الوطني للسياسيات الإستراتيجية، الذي يكون جزءا من السلطة التنفيذية ويحل محل مجلس الأمن الوطني إضافة لمهام أخرى، ويلزم الوزراء كل حسب اختصاصه بحضور الاجتماعات اللازمة في حقول اختصاصهم كما هو حضورهم في مجلس الوزراء.

ويضم المجلس، الشؤون السياسية، السياسات الخارجية والداخلية، الشؤون الاقتصادية والنقدية، الشؤون الامنية والعسكرية، شؤون الطاقة . النفط . الغاز . الكهرباء . الماء.. وغيرها، وشؤون البيئة والامن الغذائي.

وتكون مهامه بلورة رؤى مشتركة ومسؤولة في ادارة الملفات الاستراتيجية في مؤسسات الدولة العليا في القضايا الاقتصادية والسياسية والامنية والخدمية والطاقة وغيرها.

ويكون للمجلس امين عام او رئيس يتفق عليه من ضمن الرئاسات العليا في البلاد، ويكون للمجلس سكرتارية كاملة ومقر عام ولواء رئاسي أسوة بالرئاسات الثلاث، إضافة الى ميزانية مستقلة تقدم من أمانة المجلس شأنها شأن الرئاسات الثلاث وتقر في قانون الموازنة العامة لهذا العام.

الوسط يريد الدفاع ومرشحه على طاولة المالكي.. و"القانون" يصر على المستقلين

□ متابعة / المدى

لا يزال النقاش السياسي بين الفرقاء دائرا حول الوزارات الامنية والشخصيات التي ستتولى هذه الحقائب.

وبينما يطالب تحالف الوسط بوزارة الدفاع، واكد انه قدم ثلاثة مرشحين للمنصب، دافع ائتلاف دولة القانون مجددا عن خيار الشخصيات المستقلة المرشحة لهذه المناصب الحساسة.

وقال المتحدث باسم تحالف الوسط المؤلف من جبهة التوافق ووحدة العراق علي الصجري إن تحالفه يطالب بوزارة الدفاع وقدم ثلاثة أسماء لمرشحيه لشغل المنصب.

واشار الصجري إلى أن أسماء أولاء المرشحين معروضة أمام رئيس الوزراء لاختيار من يرى فيه الكفاءة والقدرة على إدارة هذا الملف.

واوضح أن الأسماء الثلاثة التي تم ترشيحها هم من المستقلين والفائزين في الانتخابات من التحالف، مؤكدا "أن القرار الأول والأخير في اختيار احدهم متروك لرئيس الوزراء.

وأشار الصجري إلى وجود ضغوط داخلية وإقليمية بشأن موضوع الوزارات الأمنية واختيار الوزراء الأمنيين. وان الوزارات الأمنية يجب إن تخضع للتوافق السياسي.

بيد ان النائب عن ائتلاف دولة القانون حسين الاسدي اكد ان الوزارات الامنية جرى الاتفاق بين الكتل السياسية على ان تسلم الى مستقلين لانها تمثل الشعب العراقي بأسره.

واوضح الاسدي لوكالة خبر للانباء: "لا يمكن ان تعطى الوزارات الامنية الى هذا الطرف او ذاك وستسلم هذه الوزارات الى مستقلين. مبينا "لابد ان يكون مستقلاً حقيقياً وليس مستقلاً ولكن ينتمي الى هذا الحزب او ذاك الحزب.

واكد انه "ستراعى مسألة المكونات على اعتبار ان هذا الوزير من هذا المكون لانه اصبح ثابتاً في الموازنة العراقية، مشيرا الى ان القائمة العراقية ستشارك في الحكومة وهناك مفاوضات جارية وهم على استعداد للمشاركة في الحكومة وهناك كلام صريح على انهم عازمون على المشاركة في تشكيل الحكومة.

واضاف الاسدي ان العراقية تمثل ٢٦٪ من مجلس النواب وبالتالي لهم ٢٦٪ من الوزارة وعلى هذا الاساس لهم الجدية في المشاركة.

وكان قيادي في التحالف الوطني كشف للمدى في وقت سابق أن حقيبتي الدفاع والداخلية لا تخضعان إلى المحاصصة السياسية، وان المرشحين لهما لا ينتميان لأي كتلة سياسية.

وقال كمال الساعدي، القيادي في حزب الدعوة الإسلامية، إن الوقت لا يزال مبكرا للكشف عن أسماء المرشحين للوزارتين.

وأكد الساعدي في اتصال هاتفي مع (المدى) أن التحالف الوطني سيرفض أي تدخل خارجي في قضية الترشيح للوزارات الأمنية، وانه سيحول من دون تحقيق أي اتصال بين المرشحين وجهات إقليمية "تحاول تغيير مسار وملامح الحكومة الجديدة"، على حد قوله.

"لن نقبل بالضغوط.. لقد أثبتنا في إطار الأزمة أننا قادرون على حل مشاكلنا بأنفسنا، كما أن حقائب حساسة مثل الداخلية والدفاع يجب ألا تخضع للتدخلات الخارجية".

يقول الساعدي في تصريحه أمس لـ(المدى).

وتثير تسريبات صحفية قلق الرأي العام المحلي من كون ترشيح الوزارات الأمنية "قد" يتأثر بتدخلات خارجية.

وكانت مصادر مطلعة على أجواء المفاوضات قد كشفت عن وجود اتفاق مبدئي على إسناد الوزارات الأمنية لشخصيات مستقلة ذات خبرة وكفاءة.

وأكدت المصادر أن الحقائب السيادية المتبقية وهي النفط والخارجية والمالية سيتم تقسيمها بين الكتل الرئيسة وهي التحالف الوطني والقائمة العراقية وائتلاف الكتل الكردستانية، لافتة إلى أن الوزارات الخدمية ووزارات الدولة سيتم توزيعها وفق الاستحقاق الانتخابي بحسب نظام النقاط.

الى ذلك، اكد النائب عن التحالف الكردستاني عادل توفيق برواري ان كتلته سترشح شخصيات مستقلة لشغل الوزارات والأجهزة الامنية.

واضاف برواري ان هناك شخصيات عدة مستقلة في اقليم كردستان سيتم ترشيحها الى المناصب الامنية، مشيراً الى ان الوزارات الامنية ستحتسب ضمن النقاط اما الاجهزة الامنية مثل المخابرات ومكافحة الارهاب فلاتخضع لمعادلة النقاط.

واشار برواري الى ان الكتل الكردستانية اجتمعت يوم امس مع بارزاني لمناقشة كيفية ترشيح وزرائهم وسنقوم بتقديمها الى المكلف بتشكيل الحكومة نوري المالكي.

وكان القيادي البارز في كتلة الاحرار التابعة للتيار الصدري والنائب عن التحالف الوطني جواد الحسناوي قال ان عمل جهازي المخابرات ومكافحة الارهاب سيخضعان لمراقبة من مجلس النواب ويعملان وفق رؤيته.

وقال الحسناوي ان التحالف الوطني وبالاخص التيار الصدري يؤكد على تولي شخصيتين مستقلتين جهازي المخابرات ومكافحة الارهاب، مبينا ان في السابق كان الجهازان لا يخضعان لمجلس النواب، الا انه في الوقت الحاضر والمستقبل سيعملان وفق رؤية وبرنامج المجلس، وسيعمل على ترشيدهما ان كان في عملهم خطا.

الحكومتان الجديدتان في بغداد وعمَّان تؤجلان اجتماع "نفط العرب"

□ متابعة / المدى

كشفت مصادر مطلعة في وزارة النفط السورية أن ظروف تشكيل الحكومتين الجديدتين في كل من بغداد وعمَّان دفعت إلى تأجيل اجتماع كان من المقرر أن يبدأ في العاصمة السورية دمشق بمشاركة وزراء النفط والطاقة في كل من سوريا ولبنان والأردن والعراق وتركيا.

ونقلت وكالة السومرية نيوز عن تلك المصادر قولها إن "عدم تسمية وزيري النفط في العراق والأردن لظروف تشكيل الحكومتين الجديدتين العراقية والأردنية أدى إلى تأجيل المؤتمر الإقليمي المقرر عقده في دمشق إلى موعد آخر سيتم تحديده في وقت لاحق"، مؤكدا على "أهمية مشاركة ممثلين عن بغداد وعمان في هذا الاجتماع الإقليمي الأول من نوعه".

ومن المقرر أن يبحث وزراء النفط والطاقة خلال اجتماعهم المؤجل مسألة ربط شبكات نقل الغاز بين الدول المعنية، والتعاون في مجال نقل الغاز من الدول المنتجة إلى الدول المستهلكة، كما سيناقش الوزراء إمكانية تأسيس شركات تعمل في مجال استكشاف الهيدروكربون وإنتاجه وتقديم الخدمات النفطية بين الدول المعنية، إضافة إلى نقل التكنولوجيا والخبرات وخلق كادر بشري متخصص مستفيدين من مراكز التدريب المتوافرة في هذه الدول.

كما يبحث وزراء النفط والطاقة، سبل الاستفادة من محطات تطوير الغاز الطبيعي المسال الموجودة حالياً في أماكن مناسبة في الدول المعنية، إضافة إلى التعاون في مجال نقل الغاز العراقي عبر سوريا إلى أماكن التصدير، وإقامة مصاف جديدة أو معامل صناعة بتروكيميائية على طرق خطوط الأنابيب، وذلك من خلال تأسيس الشركات المشتركة.

وبحسب المصادر ذاتها، فأن الدول السابقة تشترك جميعا ماعدا العراق، في مشروع خط الغاز العربي الذي يعد من المشروعات العربية المهمة والعملاقة باعتباره يربط بين مصر وسوريا والأردن ولبنان، ويسهم في نقل وتسويق الغاز من هذه الدول وعبرها إلى تركيا وأوروبا، ويبلغ طوله الكامل من العريش في مصر مروراً بالأردن وسوريا إلى الحدود التركية ١٢٠٠ كيلومتر، ويمتد في سوريا بحدود ٦٠٠ كيلومتر مع تفريعة إلى لبنان، ومن المحتمل أن تنضم دول جديدة إلى هذا الخط، بينها العراق.

وكان العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني قبل، الاثنين الماضي، استقالة الحكومة الأردنية السابقة برئاسة سمير الرفاعي وكلفه بإعادة تشكيل حكومة جديدة، داعيا الى مراجعة قانون الانتخاب المثير للجدل وطرحه سريعا للنقاش في البرلمان لإجراء التعديلات اللازمة عليه، فيما أنهى الرفاعي تسمية حكومته الجديدة والتي أدت، الأربعاء الماضي، اليمين الدستورية أمام العاهل الاردني.

وأجريت الانتخابات النيابية الاردنية في التاسع من تشرين الثاني الحالي، بعد غياب دام عام لمجلس النواب، لتفرز مجلسا جديدا يتألف من ١٢٠ عضوا غالبيتهم من الموالين للدولة، وحل العاهل الاردني مجلس النواب السابق في ٢٣ تشرين الثاني ٢٠٠٩ وذلك قبل عامين من انتهاء ولاية المجلس بعد انتقادات لسوء ادائه وضعفه واتهامات بحصول تزوير في انتخابات عام ٢٠٠٧.

والمح خبراء عسكريون الى وجود ضغوطات داخلية وخارجية بشأن اختيار الوزراء وخاصة الامنيين.

وبحسب توفيق الياسري (الاخبارية) فان المؤشرات توكد قدرة المكلف نوري المالكي بتشكيل الحكومة في وقت لا يتجاوز ١٥ يوماً معتمدا على مدى تعاون الكتل السياسية وتنازلات عن بعض الامور.

واضاف ان هناك ضغوطاً داخلية من شخصيات وكتل واحزاب بالاضافة الى الضغوط الخارجية قد تؤثر في اختيار مرشحي الوزراء، متمنيا ان لا تتاثر الكتل بهذه الضغوط.

واشار الياسري إلى ان المناصب الامنية ستكون من مسؤولية المستقلين ذوي الكفاءة والمهنية داعيا الى ان يكون الوزير الامني ملماً بالموضوعات الامنية والقانونية. وطالب الياسري بدمج بعض المؤسسات الامنية وحل بعضها بالاضافة الى استحداث بعض الاجهزة الامنية خاصة وان الرئيس المكلف نوري المالكي لديه تصور كامل ومعلومات تفصيلية عن طبيعة الاخفاقات والنجاحات.

وكان المكلف بتشكيل الحكومة نوري المالكي قد اعلن عن فتح باب ترشيح الكتل السياسية لشغل الأجهزة الأمنية خلال مؤتمر صحفي لتقديم شخصيات تتولى رئاسة جهاز مكافحة الارهاب والمخابرات الوطنية والاجهزة الامنية، وقال بامكان اية كتلة سياسية ترشيح شخصية مستقلة.